الجدول رقم (١)

اوضاع الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية

(كما كانت في ١٩٦٦/١٢/٣١)

انواع الجمعيات	عددها	عدد الاعضاء	رأس المال الاسهمي	القروض للجمعيات	القروض للاعضاء (دينار)
الجمعيات الزراعية -	١٧٦	٨٩٥١	١٠٢٠٥٠	٣٣٣٨٠٤	٤٥٧٢٨٣
المجموع	١٤٣	٦٤٣١	٤٤٢٤٤	٢١٧٣٨	٣٤٢٠٥١
ـ تسليف وتوفير	٣٣	٢٥٢٠	٥٧٨٠٦	٣١٢٠٦٦	١١٥٢٣٢
ـ اخرى	٦٦	٥٤٢٦	١٢٥٣١٦	١٥٧١٣٩	٨٩,٨٢٤
غير الزراعية -					
المجموع	١٢	٦٣٠	٦٠٥١٦	٨٧٦٤٤	٥١٤٩٢
ـ اسكان	١٠	١٢٧٨	٧٢٠٣	٥١٨	١٩٥
ـ استهلاكية	٤٠	٣٥١٨	٥٧٥٩٧	٦٨٩٧٧	٣٨١٣٧
ـ اخرى					
المجموع	٢٣٨	١٤٣٧٧	٢٢٧٥٦٦	٤٩٠٩٤٣	

ان الارقام المبينة اعلاه لا تكشف عن احد المظاهر الهامة لاوضاع الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية، الا وهو ان الغالبية الساحقة من الجمعيات الزراعية المسجلة رسميا كانت مجمدة من الناحية الفعلية وذلك بانتظار اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفيتها رسميا. وهذا لا يشمل ما لا يقل عن ٩٠٪ من جمعيات التسليف والتوفير الريفية ونسبة كبيرة من جميع انواع الجمعيات الاخرى. فقد كان من الواضح ان غالبية اعضاء الجمعيات الزراعية كانت ترى في تلك الجمعيات مصدرا لقرض سهل، وبالتالي فان انتمائهم لجمعياتهم لم يكن يتعدى في الواقع الاجراءات الميكانيكية المتعلقة بتوزيع قيمة القرض الذي حصلت عليه تلك الجمعيات على اعضائها. ونظرا لانعدام عمليات المراقبة على صرف القروض او على استخدامها، وكذلك بسبب عدم جدية الضمانات التي كان يقدمها الاعضاء، لذا فقد ارتفعت نسبة الديون الهالكة في الجمعيات التعاونية بصورة ملفتة للنظر، بالمقارنة مع مصادر الاقراض الرسمي الاخرى، مثل شركات المواد الزراعية.

وحتى فيما لو اخذنا الاحصاءات السابقة بقيمتها الاسمية، فاننا مع ذلك نلاحظ بأن اعضاء الجمعيات التعاونية من المزارعين لم يكن يتعدى ١٠٪ من مجموع المزارعين. كذلك فقد كانت معدل قيمة القرض الموسمي للاعضاء ضئيلة حيث بلغت ٥١ دينار فقط (مشتقة من الجدول رقم ١). وهذه القيمة هي بالطبع اقل بكثير من الاحتياجات الحقيقية للمزارعين. ويمكن اخذ فكرة مقارنة عن دور التعاونيات الزراعية في هذا المجال بمقارنتها مع المؤسسات الاخرى العاملة في الاقراض الزراعي.

فقد بلغت، على سبيل المثال، قيمة قروض مؤسسة الاقراض الزراعي لمزارعي الضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧ حوالي ١,٧ مليون دينار، اي حوالي اربعة اضعاف القروض التي كانت مسلفة لجميع اعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية في ذلك التاريخ. بل ان الشركات الزراعية كانت تلعب دورا اكبر بكثير من الجمعيات التعاونية في هذا المجال على صورة تسهيلات بالدفع لزبائنها. فقد بلغت ديون اثنين من مصانع الاعلاف لمزارعي الدواجن في الضفة الغربية حوالي ٣٠٠ الف دينار عشية الاحتلال الاسرائيلي.

لقد كان هنالك اسباب كثيرة للتراجع الملحوظ في خدمات الجمعيات التعاونية خلال الستينات، بعد ان حققت الحركة التعاونية تقدما كبيرا خلال الخمسينات. ولكن تحليل الاسباب الكامنة وراء ذلك لا يدخل ضمن اهداف هذه الورقة. وبالطبع لا يعنينا ايضا في هذا المجال تقويم التطور الكمي والنوعي الكبير الذي مرت به التعاونيات الزراعية في الضفة الشرقية منذ سنة ١٩٦٧، لان ذلك ايضا ليس من اختصاص هذه الورقة.

التطورات التعاونية بعد الاحتلال :

لقد اسفر الاحتلال الاسرائيلي عن مضاعفات هامة بالنسبة للحركة التعاونية في الضفة الغربية. فقد بادر الاتحاد التعاوني منذ الايام الاولى للاحتلال بتجميد نشاطاته في الضفة الغربية بالرغم من موافقته على استمرار فتح فروعه الثلاثة هناك. وقد ساعد على ذلك موافقة السلطات الاسرائيلية على هذا الاجراء مع اصرارها على عدم ممارسة اية اعمال تعاونية حقيقية. ولكن الوضع اختلف في اواسط السبعينات عندما ابدى كل من الاردن واسرائيل، ولاسباب مختلفة، اهتماما متجددا بالحركة التعاونية في الضفة الغربية، فبالنسبة لاسرائيل فانها ارادت أن تقوم بمحاولة استخدام الجمعيات